

## درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية ودور المناهج الدراسية في تعزيزها

د. مزنة بسعد العازمي  
قسم أصول التربية  
كلية التربية- جامعة الكويت

د. محمد دهيم الظفيري  
قسم المناهج وطرق التدريس  
كلية التربية- جامعة الكويت

## درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية ودور المناهج الدراسية في تعزيزها

د. مزنة سعد العازمي  
قسم أصول التربية  
كلية التربية- جامعة الكويت

د. محمد دهيم الظفيري  
قسم المناهج وطرق التدريس  
كلية التربية- جامعة الكويت

### الملخص

هدفت الدراسة إلى تعرف درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية ودور المناهج الدراسية في تعزيزها، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء استبانة مكوّنة من (٣٣) فقرة، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (٧٠٧) طلاب. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة كان من أهمها: أن تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارستهم للحرية في جامعة الكويت كانت متوسطة في جميع المجالات، كما لم تشر النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات تعزى لمتغير النوع، ولكنها من جهة أخرى أشارت إلى وجود فروق بين المتوسطات تعزى لمتغيري التخصص والكلية، وهذا مؤثر على أن طبيعة المناهج في الكليات النظرية تساعد الطالب الجامعي على ممارسة حريته الأكاديمية وخصوصاً في التعبير عن الرأي أكثر من طبيعة المناهج في الكليات العلمية.

**الكلمات المفتاحية:** الحرية، الحرية الأكاديمية، الجامعة، المناهج.

## The Extent to which Kuwait University Students Practice Academic Freedom and the Role of Curriculum in Promoting it

**Dr. Mohammad D. Aldhafiri**  
College of Education  
Kuwait University

**Dr. Meznah S. Alazmi**  
College of Education  
Kuwait University

### Abstract

The study aimed to identify to what extent Kuwait University students practice their academic freedom and the role of curriculum in promoting it. To achieve this goal, a questionnaire composed of (33) items was developed. The sample of the study was (707) students. The study came up with a number of results. The most important results of this study were: the respondents considered the extent of their practice of freedom at the University of Kuwait as moderate in all fields, and that there were no statistically significant differences between the averages that can be attributed to gender variable. On the other hand, the results showed that there were statistically significant differences between the averages that can be attributed to specialization and college variables. This is an indication that the nature of the curriculum in theoretical colleges, unlike scientific faculties, helps university students practice their academic freedom, especially in the field of expression of opinion.

**Key words:** freedom, academic freedom, the university, curricula.

---

## درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية ودور المناهج الدراسية في تعزيزها

د. مزنة سعد العازمي  
قسم أصول التربية  
كلية التربية- جامعة الكويت

د. محمد دهيم الظفيري  
قسم المناهج وطرق التدريس  
كلية التربية- جامعة الكويت

### مقدمة

تلعب المناهج والمقررات الدراسية دوراً مهماً في تعزيز ممارسة الطلبة الجامعيين لمبادئ الحرية الأكاديمية وخاصة فيما يتعلق بحرية التعبير عن الرأي، فطبيعة المناهج ونوعيتها قد تحدد المساحة الممنوحة من عضو هيئة التدريس للطلاب في التعبير عن رأيه بحرية، فالمنهج القويم هو الذي يتفاعل مع حاجات المجتمع ومشكلاته ويسهم في تقدم المجتمع، وبيحث عن التجديد في المجالات جميعها، وبالمثل طرائق التدريس يجب أن تشجع المناقشة والحوار والتعلم الذاتي والتعاون، وتبتعد بقدر الإمكان عن الطريقة التقليدية التي تكتفي بالتلقي والحفظ وتهمل تطوير مهارات الحياة.

والحرية الأكاديمية كمعنى أو مضمون قديم قدم حرية الفكر الإنساني قبل الميلاد، إلا أنه كمصطلح اتفقت معظم المصادر على أن بداية نشأته تعود إلى القرون الوسطى وبالتحديد في الجامعات الأوروبية، إذ كان أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعات يتمتعون باستقلالية عن تأثير القوى الخارجية في المجتمع، وكانوا يمتلكون قوة سياسية كبيرة تدعمهم فيها السلطة الدينية والسياسية، التي كانت بدورها توفر لهم الحماية والدعم، لكن هذه الحرية في حقيقتها كانت مقيدة، إذ أن أعضاء هيئة التدريس كانوا عاجزين عن التعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم التي لا تتماشى مع المبادئ السياسية أو الدينية السائدة في عصرهم، وهذا ما كان سائداً في الجامعات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية (حمدان، ٢٠٠٨).

وأشارت معظم المصادر إلى أن البوادر الحقيقية لظهور مفهوم الحرية الأكاديمية بدأ مع تأسيس جامعة لايدن LEIDEN في هولندا عام ١٥٧٥ حيث منحت المعلمين والطلبة قدراً من الحرية في بدايات نشأتها (محافظه، ١٩٩٤). ثم اتسع نطاقها في القرنين السابع عشر والثامن عشر في الجامعات الألمانية لاسيما جامعتي لايبنتسيف وجوتنجن، وبإنشاء جامعة برلين عام ١٨١١ تحت رئاسة الفيلسوف الألماني الشهير يوهان غوتليب، وبإقرار الدستور البروسي للإمبراطورية الألمانية حوالي عام ١٨٥٠ حرية التعليم وحرية التعلم (Lernfreiheit)

(Lehrfreiheit). وأن "العلم وتدريسه يجب أن يكون مجانياً". أصبحت الحرية الأكاديمية تعني غياب الإلزام في التعلم وحرية الأساتذة في البحث، وتقديم الاستنتاجات من خلال النشر والتعلم (الشبول، ٢٠٠٦). وقد أضافت الجامعات الألمانية بهذا المنحى بعداً مهماً للمفهوم الحديث للحرية الأكاديمية إحداهما يخص الأساتذة من حيث حريتهم في التعليم، والبحث العلمي، والثانية تخص الطلاب من حيث حريتهم في التعلم، وحققهم في حضور المحاضرات، أو الغياب عنها دون محاسبة (Standler, 2000).

وقد لاقت الأفكار الألمانية لمفهوم الحرية الأكاديمية شعبية ورواجاً في الوسط الأكاديمي الأمريكي في نهاية القرن التاسع عشر والتي تتمحور حول حرية البحث العلمي واعتبارها المحور الأساس للعمل الجامعي. وقد شهدت تلك الفترة توسيع مهام ومسؤوليات جمعية المعلمين الأمريكية وتحويلها إلى منظمة التعليم الوطني الأمريكية عام ١٨٧٠م. كما تم تأسيس جمعية أساتذة الجامعات الأمريكية عام ١٩١٥م. وكنيجة للنهوض بحقوق الأكاديميين تميزت تلك الفترة بإطلاق حرية البحوث والاستكشافات العلمية وتوسيع نطاقها وتزايد استقلال المدرسين فيما يتعلق بوضع المناهج وصياغة فلسفة التعليم وتخطيط اتجاهاته، وساهمت طبيعة الوسط الأكاديمي الأمريكي مساهمة خاصة في تنمية وشيوع مفهوم الحرية الأكاديمية ليس في الولايات المتحدة فحسب إنما في بقية أنحاء العالم (القرني، ٢٠٠٩).

والحرية الأكاديمية كمفهوم يتكون من كلمتين: الكلمة الأولى الحرية وقد استخدمت كمصطلح في العالم الغربي للدلالة على رفض الشعوب للأنظمة القائمة على الرق والعبودية والعلاقات الإقطاعية التي كانت مسيطرة قديماً وبالأخص العصور الوسطى. وقد ترسخ هذا المفهوم بعد انتصار الثورات التي ألغت الإقطاع وأقامت الأنظمة الجمهورية (البلعاسي، ٢٠٠٨). ومن ثم تطور هذا المفهوم ليعني تقرير المصير الفردي والجماعي، وفي تحقيق درجة الاستقلال الذاتي الذي تشجع عليه وتبيحه الديمقراطية، والتي تعد الحرية أهم مبادئها وأساس وجودها وكيانيتها (التين، ٢٠٠٠). ويلاحظ أن هذه التعريف تشمل على نوعين من الحرية وهي حرية الفرد وقد تسمى الحرية الشخصية، وحرية الجماعة وحققها في الاجتماع أين ومتى شاءت، ما لم تكن مسلحة لأن ذلك ربما يتعارض مع الحرية الصحيحة (الشبول، ٢٠٠٦). والحرية أيضاً تعني إلغاء القيود غير المناسبة وتشجيع ممارسة الفرد لحقوقه وطاقاته، كما تعني استقلال الإنسان وممارسته لحرية الإرادة وتقرير المصير (سورطي، ١٩٩٧). وتعني كذلك حق الفرد في ممارسة ما تسمح به القوانين، وبذلك تصبح الحرية الخير الأكبر الذي

يجعلك تنتفع بكل الخيرات الأخرى في الحياة أو في المجتمع (قمبر، ٢٠٠١).

أما بالنسبة للكلمة الثانية وهي أكاديمية فقد برزت لأول مرة في التاريخ عند الإغريق عام (٣٧٦ ق. م) عندما أسس الفيلسوف اليوناني أفلاطون مؤسسة للتعليم، وأطلق عليها اسم أكاديميا. لتعني بذلك الدراسات النظرية التي تهتم بعالم الأفكار والمبادئ النظرية (الجندي، ٢٠٠٦). أما اصطلاحياً فإن مفهوم الحرية الأكاديمية له عديد من المعاني فهو قد يعني حرية الجامعة والأساتذة والطلبة في مدى تتبع الحقيقة والمعرفة دون قيود أو صعوبات (أبو مغلي والتل، ١٩٩٧). وعرفت الموسوعة البريطانية الحرية الأكاديمية على أنها: «حرية أعضاء هيئة التدريس والطلاب في التعليم والدراسة والسعي وراء المعرفة والبحث من دون تدخل أو تقييد غير معقول من القانون والأنظمة المؤسسية، أو ضغط الرأي العام، وتشمل عناصرها الأساسية حرية أعضاء هيئة التدريس للتحقق في أي موضوع يثير اهتماماتهم الفكرية، وتقديم نتائجها إلى طلابهم، وزملائهم، وغيرهم، ونشر بياناتهم واستنتاجاتهم دون سيطرة أو رقابة، والتدريس بالطريقة التي يرونها مناسبة مهنياً. أما فيما يخص الطلاب، فتشمل العناصر الأساسية حرية دراسة الموضوعات التي تهمهم والقيام باستنتاجاتهم والتعبير عن آرائهم» (Encyclopedia Britannica, 2011).

وأكد إعلان «ليما» الصادر عام ١٩٨٨ أن الحرية الأكاديمية تتمثل في «حرية الأعضاء الأكاديميين فردياً، وجماعياً في متابعة المعرفة، وتطويرها، وتحويلها خدمة المجتمع من خلال البحث، والدراسة، والمناقشة، والتوثيق، والإنتاج، والإبداع، والتدريس، وإلقاء المحاضرات، والكتابة: ويعني «الاستقلال» استقلال مؤسسات التعليم العالي عن نفوذ الدولة، وغيرها من قوى المجتمع، وصنع القرارات المتعلقة بسير العمل الداخلي وبميزانيتها وإدارتها، وإقرار سياساتها للتعليم والبحث والإرشاد، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة» (المنظمة العالمية للخدمات الجامعية، ٢٠٠٧). في حين نصّ إعلان عمّان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الصادر عام ٢٠٠٤ على أن الحريات الأكاديمية تشمل: «حق التعبير عن الرأي وحرية الضمير وحق نشر المعلومات والمعارف وتبادلها كما تشجع حق المجتمع الأكاديمي في إدارة نفسه بنفسه واتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله ووضع ما يناسبها من اللوائح والأنظمة والإجراءات التي تساعد على تحقيق أهدافه التعليمية والبحثية العلمية» (البغدادي، ٢٠٠٦).

ويلاحظ من خلال التعريفات السابقة عدم الاتفاق على مفهوم عالمي مقبول من الجميع للحرية الأكاديمية، إذ إنه مفهوم منفتح على مجموعة من التفسيرات واستخدام في أوقات

مختلفة لدعم وجهات النظر والآراء المتعددة، لكن مضامينه أصبحت معروفة ومفهومة لدى الجميع. وهذه المضامين تتمثل في: حرية التعليم والبحث، وحق اختيار الموضوع للبحث، والمنهج المستخدم، ونشر الإنتاج، وحرية الرأي وحرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية النشر، ونقل المعلومات.

والحرية الأكاديمية ليست حرية مطلقة دون ضوابط، فهي حرية لا تبيح القذف والتشهير أو الإساءة وتشويه سمعة الغير، أو التعدي على الديانات الأخرى (قمبر، ٢٠٠١). فالحرية الأكاديمية حرية مسؤولة تضبطها مبادئ من أبرزها الصدق؛ والأمانة؛ والفضيلة؛ والوسطية؛ والمسئولية؛ والأخلاق؛ والضمير؛ والحلم؛ والجراة؛ ومراعاة قيم المجتمع (الرشيدي، ٢٠٠٩). وهذا ما أكدته نتائج دراسة داووني (Downey, 2005) التي وجدت أن الحرية الأكاديمية ليست مطلقة بل وجهها الآخر المحاسبة وتحميل مسؤولية الرأي من جانب أعضاء هيئة التدريس، وهذا يتطلب تدريب المدرسين على المسؤولية ويتمثل هذا التدريب في المسائل المتعلقة في الحرية الأكاديمية، والتي من أهمها الوضوح والصدق وعدم التعدي على ثوابت المجتمع خصوصاً ما يتعلق بمعتقداتهم.

وخلصت دراسة استن (Astin, 2004) التي هدفت إلى تعرف آراء طلبة الجامعات الأمريكية حول العوامل التي تؤثر في قيمهم وأجاثاتهم، أنه لا ينبغي لأعضاء هيئة التدريس الاكتفاء بتلقين طلاب الجامعة قيم الحرية؛ والعدالة؛ والأمانة، والمساواة؛ واحترام حقوق الآخرين وحررياتهم؛ بل يجب أن يلمس الطلبة تطبيق هذه القيم تطبيقاً حياً في واقع حياتهم الجامعية. فعندما يشعر طالب الجامعة بأن القاعة الدراسية مكان تسوده حرية الرأي والفكر وأنه مكان تحترم فيه حقوق الإنسان، يجد نفسه في محيط تسوده العدالة؛ والأمانة؛ والمساواة. ويتم التعامل معه من منطلق الأحقية والأهلية والكفاءة والمجادة، وليس من منطلق الانتماء العائلي أو الاجتماعي أو الإقليمي.

وبالإضافة إلى المبادئ السابقة التي تستند عليها الحرية الأكاديمية فإن لها أبعاداً من أبرزها حرية التفكير. وقد أشار إليها نيفي (Neave, 1996) على أنها ركن أساس من أركان الحرية الأكاديمية، وتتمثل في قدرة الفرد على التعبير عن آرائه بصوت مسموع بأمانة وإخلاص دون قيود للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها، وكذلك القدرة على تطبيق ما توصل إليه الفرد وما اختاره من أفكار وممارسات. وحرية الاختيار؛ وهي قدرة الفرد وتمتعه بدرجة عالية من الاستقلالية في الاختيار من الإمكانيات والبدائل المتاحة بما يناسب ميوله الأكاديمية في التعليم وإمكاناته وفلسفته في الحياة مع وعيه وانفتاحه على المعايير الشخصية وتحقيق الإبداع (أبو

مغلي والتل، ١٩٩٧). وحرية البحث: وهي قدرة الفرد على إطلاق قواه الخلاقة المبدعة، وحقه في المناقشة، والنقد البناء دون تعصب أو تحيز مع مراعاة الموضوعية والإخلاص للحقيقة (الشيول والزيود، ٢٠٠٧). ودرجة الاعتقاد: وقد أشار إليها جيوجهن (18, 1997, Juoghin) بأنها تعني أن يعيش الناس أحراراً في عقائدهم دون عوائق، وأن الدولة لا تسلب الناس حرية العقيدة، ولا تمنعهم من ممارسة حقهم فيها والدفاع عنها ضمن فلسفة المجتمع وهويته، ونظمه، وقوانينه، دون أن يؤدي ذلك إلى الانقلاب على الأطر والضوابط والقيم.

والحرية الأكاديمية للطلاب الجامعي تعني حق الطلبة في اختيار التخصصات التي تسمح بها قدراتهم ومؤهلاتهم، واختيار الأساتذة والمواد الدراسية التي يدرسون، وحقهم في الاجتماع وتكوين آرائهم والتعبير عنها في القاعات الدراسية (محافظة، ١٩٩٤). ومن الأمور التي تدعو لإيلاء حرية الطالب الاهتمام بضرورة تحقيق التوازن بين العناصر المكونة للحرية الأكاديمية للطلاب ومنها: الاهتمام بالفروق الفردية بين الطلاب مما يستدعي مراعاة ميولهم واستعداداتهم، وممارسة الديمقراطية بما تتضمنه من مبادئ الحرية والعدل وتكافؤ الفرص والمساواة، وأن يستفيد الطالب منها في دراسته ونشاطاته المختلفة التي تعبر تعبيراً صادقاً عن ميوله واهتماماته (Tecichler, 1998). كما يشمل حق الطلبة في تكوين التنظيمات الطلابية التي تتيح لهم بناء قدراتهم العلمية والشخصية كأفراد فاعلين في الجامعة والمجتمع (هادي، ٢٠١٠).

وقد ذكر سكران (١٩٨٩) أنه يمكن التمييز بين نوعين من الحرية الأكاديمية الممنوحة للطلاب الجامعي، وهي كالتالي:

#### النوع الأول: يختص بحرية الطالب باعتباره فرداً:

وهي تتضمن أمرين لهما أهميتهما في توضيح معنى الحرية الأكاديمية الفردية للطلاب الجامعي. الأمر الأول: يتعلق بالموضوعات التي تقع في مجال التخصص فالطالب له حق ممارستها والمطالبة بحمايتها عن طريق الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها أعضاء المجتمع الجامعي والتي تخول له ممارسة ما يقع في مجال التخصص داخل الجامعة وخارجها دون قيد أو خوف. أما الأمر الآخر يتعلق بالموضوعات التي تقع في غير مجال التخصص فللطالب حق ممارستها والمطالبة بحمايتها وليس عن طريق الحرية الأكاديمية. وإنما عن طريق الحرية العامة المدنية المكفولة لجميع المواطنين بحكم القوانين العامة والدساتير.

#### النوع الثاني: يختص بحرية الطالب باعتباره عضواً في جماعة:

ويقصد بها الحرية التي تتعلق بالموضوعات ذات الصفة المجتمعية، والتي تتيح للفرد حق المشاركة في اتخاذ القرار بشأنها ولكن دون التفرد، كالمشاركة في تحديد موضوعات المناهج



والمقررات الدراسية، وتحديد أنسب طرائق التدريس وأساليب التقويم، ومناقشة بعض المسائل المالية والإدارية للمؤسسات الجامعية التي يتلقون تعليمهم فيها.

وذكر سيميل (Cemmel, 2009) في تقريره عن الحرية الأكاديمية في خمسة دول هي بورما، وإسرائيل، وفلسطين، وكولومبيا، وزيمبابوي، عدة مكونات للحرية الأكاديمية للطلاب في مؤسسات التعليم العالي تتمثل في:

١. **المكونات السياسية:** وتتمثل في قدرة الطلبة على الوصول إلى مراكز صنع القرار؛ ووجود مكان لهم في مراكز صنع القرار؛ والحق في الاحتجاج وإنشاء رابطة تمثلهم.

٢. **المكونات الاقتصادية:** وتتمثل في عدم فرض القيود الاقتصادية على الأمور المتعلقة بالرسوم، والكتب، والإقامة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتوفير المصادر التعليمية المتنوعة والمختلفة (أماكن للدراسة، والمرافق، والكتب والمجلات العلمية)، وتوفير المشورة والإرشاد، وتوفير المنح الدراسية، والمساواة مع القطاع الخاص

٣. **المكونات الثقافية:** وتتمثل في توفر التعليم باللغة المحلية؛ وتوفير الكتب المدرسية باللغة المحلية؛ ومعاملة الأقليات بإنصاف و تشجيعهم؛ الاهتمام باللجئين

٤. **المكونات الاجتماعية:** وتتمثل في العمر المقبول في الجامعة؛ والبعد الديمغرافي؛ ومعالجة المسائل المتعلقة بالجنس؛ ومساعدة الطلاب ذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة؛ وحماية الأقليات

٥. **المكونات التدريسية:** وتتمثل في عقد الامتحانات بعدالة وشفافية؛ وعدم استخدام إجراءات تقييم مرهقة وغير مناسبة؛ وأن تكون عملية التقييم شفافة.

كما كشفت نتائج دراسة فيسل (Fessel, 2006) التي وصفت العوامل الحيوية التي تقوض الحرية الأكاديمية وبالتالي القدرة على تطبيق التفكير الناقد للموضوعات المثيرة للجدل في المناهج الدراسية. أن الاتجاه الحالي المطالب بنفحص واعتماد محتوى المواد العلمية باسم المساءلة يؤثر سلبا في ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية وخصوصا فيما يخص حرية التعبير عن الرأي وبالتالي القدرة على التفكير الناقد. وترى الدراسة أن على المدرسين توضيح وتشجيع التفكير الناقد في وصف المساق والمخرجات، وعلى المؤسسات التعليمية الجادة تبنى سياسات واضحة تدعم الحرية الأكاديمية من خلال المناهج، وبيان الخطوات اللازمة للتعامل مع تحديات الحرية الأكاديمية لدعم عمليات التفكير العليا.

وقد أشارت بعض الدراسات العربية الحديثة أن بعض الجامعات العربية تعاني القصور في ممارسة الحرية الأكاديمية سواء على مستوى أعضاء هيئة التدريس أم الطلبة، وهذا ما أشارت

إليه دراسة سيف (٢٠٠٦) التي أظهرت نتائجها فروقاً ذات دلالة إحصائية بين استجابات الكليات النظرية (التربية والآداب)؛ والكليات التطبيقية (الطب والهندسة) في حرية التدريس، وحرية الرأي والتعبير والنشر، والمشاركة في إدارة شئونهم، ولصالح الكليات النظرية، بمعنى أن تلك المجالات تمارس في الكليات النظرية بدرجة أكبر من الكليات التطبيقية.

وأظهرت نتائج دراسة الجندي (٢٠٠٦) التي هدفت إلقاء الضوء على مفهوم الحرية وأبعادها الأكاديمية بالنسبة لطلبة كلية التربية في جامعة الإسكندرية، أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في مجال حرية إبداء الرأي مع الأستاذ في المناقشة داخل المحاضرة، وكانت لصالح الأقسام العلمية، وقد أرجعت الدراسة السبب لقلة أعداد طلاب التخصصات العلمية بنظرائهم في الأقسام الأدبية وطبيعة الدراسة، أما فيما يخص حرية المشاركة في الندوات واللقاءات والمحاضرات العامة في الكلية فقد جاءت الفروق لصالح التخصصات الأدبية، وقد أرجعت الدراسة السبب في ذلك إلى طبيعة الدراسة في التخصصات الأدبية التي توفر للطلبة الحويلة اللغوية التي تساعدهم على امتلاك الطلاقة اللفظية، بالإضافة إلى وقت الفراغ الذي يمكن استثماره بخلاف التخصصات العلمية حيث يفتقرون لذلك بسبب انشغالهم بالمختبرات العلمية.

وكشفت دراسة الشبول والزيود (٢٠٠٧) التي هدفت إلى تعرف واقع ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية العامة والخاصة كما يراها الطلبة أنفسهم، أن تقديرات الطلبة لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية في الجامعات العامة والخاصة كانت بدرجة متوسطة، وقد جاء مجال الحرية في التعبير عن الرأي بالمرتبة الأولى، ثم يليه بالمرتبة الثانية مجال الحرية في البحث العلمي، ثم بالمرتبة الثالثة الحرية في مجال اتخاذ القرارات، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال الحرية في مجال الدراسة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمجال التخصص في مجالات حرية التعبير عن الرأي، والبحث العلمي، والدراسة، وجاءت الفروق لصالح طلبة مادة التخصص الأدبية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً للجنس في مجالات حرية التعبير عن الرأي، واتخاذ القرار، وجاءت الفروق لصالح الإناث.

ومن خلال العرض السابق لأهم النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة العربية والأجنبية فقد استفادت هذه الدراسة ما سبقها من دراسات في تحديد أهم المحاور التي يجب أن تتناولها بالبحث، كما استفادت من الدراسات السابقة في تفسير النتائج التي توصلت لها ومقارنتها بما سبقها، وقد اختلفت هذه الدراسة عن بعض الدراسات السابقة من حيث المنهجية وإجراءات الدراسة، وفي الحيز الجغرافي الذي طبقت عليه أداة هذه الدراسة

وهو دولة الكويت، فعلى حسب علم الباحثين لم تجر أية دراسة على مستوى دولة الكويت تتناول موضوع درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية ودور المناهج الدراسية في تعزيزها، وهذا ما سوّغ للباحثين ضرورة إجراء هذه الدراسة.

### مشكلة الدراسة

على الرغم من حرص جامعة الكويت على توفير وتهيئة الفرص التي تسمح لجميع منتسبيها بممارسة حريتهم الأكاديمية بشكل كامل وبجميع جوانبها، إلا أنه قد يشوب ذلك بعض الممارسات التي قد تحد من ممارسة الطلبة لبعض حرياتهم الأكاديمية بشكل كامل سواء كانت هذه الممارسات مقصودة أم غير مقصودة، ونظرا لما يلاحظ من انتفاضات ومظاهرات للشباب الجامعي العربي التي بدأت من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة كالفييسبوك (Facebook)؛ وتويتر (Twitter) للتعبير عن آرائهم وأفكارهم لتتخذ الصفة العالمية لا المحلية، ونظرا لأهمية هذا الموضوع الذي يعد موضوع الساعة، وأبطاله من الشباب الجامعي المثقف، وانطلاقا من أهمية الجامعة في تعديل اتجاهات الطلبة السياسية من خلال السماح لهم بممارسة الحرية بأصولها الديمقراطية الصحيحة، فقد جاءت هذه الدراسة من أجل تعرف درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية ودور المناهج في تعزيز هذه الممارسات بشكل ايجابي وبناء.

### أهداف الدراسة

- هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- تعرف درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية.
  - تعرف تأثير بعض المتغيرات كمتغير النوع؛ والتخصص؛ والكلية على درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت لحريتهم الأكاديمية.
  - تعرف دور المناهج الدراسية التي تدرس في الكليات النظرية والعلمية في تعزيز ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت.

### أسئلة الدراسة

- حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:
- السؤال الأول: ما درجة ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق دالة إحصائياً في درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية وفقاً للنوع؛ والتخصص؛ والكلية؟  
السؤال الثالث: ما دور المناهج الدراسية التي تدرس في الكليات النظرية والعلمية في تعزيز ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت؟

### أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية تعرف درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت لحريتهم الأكاديمية ودور المناهج الدراسية في تعزيز هذه الممارسة. ومن المؤمل أن تساهم هذه الدراسة في توفير المعلومات الضرورية اللازمة لمتخذي القرار في الكليات التي طبقت عليها أداة الدراسة عن واقع حرية الطلبة الأكاديمية في هذه الكليات ودرجة ممارسة الطلبة لها. وكذلك للكشف عن جوانب الخلل والضعف والعقبات التي تواجه الطالب أثناء ممارسته لحريته الأكاديمية. كذلك توفير نتائج هذه الدراسة المعلومات الضرورية اللازمة للقائمين على إعداد صحائف التخرج في هذه الكليات لتوضيح أهمية ودور المناهج الجامعية في تعزيز ممارسة الطلبة لحريتهم الأكاديمية، بحيث يضعون في عين الاعتبار حرية الطالب في التعبير عن رأيه وخصوصاً في مجال الدراسة عند التخطيط للمناهج الدراسية.

### محددات الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على تعرف دور المناهج الدراسية في تعزيز ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية، كما اقتصر تطبيق الأداة على أربع كليات، اثنتان من الكليات النظرية وهما: (كلية التربية والآداب)، واثنتان من الكليات العلمية وهما (كلية الهندسة، والعلوم)، وذلك خلال الفصل الدراسي الثاني والممتد من شهر فبراير حتى شهر يونيو من العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م.

### مصطلحات الدراسة

اشتملت الدراسة على المصطلحات التالية:

درجة الممارسة: يقصد بها "العملية التفاعلية التي تتم بين طلبة الجامعة ومن يتفاعلون معهم، من أعضاء هيئة تدريس، وزملاء، ومسئولين داخل الحرم الجامعي" (البلعاسي، ٢٠٠٨، ٢٩).

ويقصد بها إجرائياً: الدرجة التي يحصل عليها المجيب على المقياس المعد لهذا الغرض. **الحرية:** يمكن تعريف الحرية على أنها " حرية التصرف بالقول والفعل ضمن إرادة منضبطة تعرف حقها وحقوق الآخرين" (الشبول، ٢٠٠٦، ٣٧).

ويقصد بها إجرائياً: حرية الطالب في جامعة الكويت في التصرف، واتخاذ القرارات، والتعبير عن الرأي وفق ما نص على الدستور الكويتي في مادته (السادسة والثلاثين) والتي تنص على أن: " حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه، ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون" (الدستور الكويتي، ١٩٦٢).

**الحرية الأكاديمية:** يعرف قاموس وبستر العالمي الجديد قانون الحرية الأكاديمية على أنها: حقّ عضو هيئة التدريس أو الطالب وبخاصة على مستوى الكلية أو الجامعة، في التعبير عن رأيه، وضمان حريته في مناقشة أو التحقق من أي قضية في أي موضوع سواء كانت هذه القضية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية مثيرة للجدل، دون تدخل خارجي، أو خوف من عقوبة من قبل المؤسسة أو الحكومة (Ellis, 2006, pp. 7).

ويمكن تعريفها إجرائياً على أنها: حرية عضو هيئة التدريس أو الطالب في اتخاذ القرار والمشاركة في صنعه، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية البحث العلمي، دون الخوف من أي جهة كانت.

**الحرية الأكاديمية للطالب:** تعرف الدراسة الحرية الأكاديمية للطالب إجرائياً على أنها: حق الطالب في جامعة الكويت في اتخاذ القرارات، والتعبير عن آرائه وأفكاره، وكذلك حقه في اختيار مضامين الدراسة، ومجالات البحث العلمي، والمشاركة في النشاطات الاجتماعية والسياسية، والمشاركة في صنع القرار، وكما حدد ذلك في أداة الدراسة.

**المناهج:** يمكن تعريف المناهج على أنها: "مخطط تربوي يتضمن عناصر مكونة من أهداف ومحتوى وخبرات تعليمية وأنشطة وتقويم، مشتقة من أسس فلسفية ومعرفية، مرتبطة بالمتعلم ومجتمع، ومطبقة في مواقف تعليمية داخل المؤسسة التعليمية وخارجها وخت إشراف منها، بقصد الإسهام في تحقيق النمو المتكامل لشخصية المتعلم بجوانبها العقلية والوجدانية والجسمية، وتقويم مدى تحقيق ذلك كله لدى المتعلم (مرعي والحيلة، ٢٠١٠، ٣٠).

وتعرف الدراسة المناهج الدراسية إجرائياً على أنها: كل ما تقدمه برامج كليات جامعة الكويت النظرية والعلمية من مهارات، ومعارف، ومعلومات، وخبرات، ومواقف، وأنشطة

تعليمية؛ وأساليب تقويم، تهدف إلى تنمية قدرات الطالب وإمكانياته، وتساهم في تحقّق النمو المتكامل لشخصية المتعلم القادرة على اتخاذ القرارات، وصنعها، والتعبير عن الرأي والأفكار بما يتفق مع مبادئ الحرية الأكاديمية الفردية التي حدتها أداة الدراسة.

### منهجية الدراسة وإجراءاتها:

شملت منهجية الدراسة وإجراءاتها على ما يلي:

#### منهج الدراسة

انتهجت هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وذلك للمأمة المنهج لطبيعة هذه الدراسة.

#### مجتمع الدراسة وعينتها

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع طلبة كلية التربية والآداب، والهندسة، والعلوم المسجلين في جامعة الكويت للعام الأكاديمي ٢٠١٠/٢٠١١، والبالغ عددهم (١٥٣٨١) منهم (٤٨٤٥) طالباً و(١٠٥٣٦) طالبة (جامعة الكويت، ٢٠١١). أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة العينة الطبقية العشوائية، وقد تكوّنت العينة من (٧٠٧) طلاب وطالبات، منهم (٢٩٥) طالباً و(٤١٢) طالبة، ويبين الجدول رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراته.

#### الجدول رقم (١)

##### توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراته.

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
النوع	ذكر	٢٩٥	٤١,٧%
	أنثى	٤١٢	٥٨,٣%
التخصص	تخصص علمي	٣٥٣	٤٩,٩%
	تخصص أدبي	٣٥٤	٥٠,١%
الكلية	التربية	١٧٥	٢٤,٨%
	الآداب	١٧٩	٢٥,٣%
	الهندسة	١٧٩	٢٥,٣%
	العلوم	١٧٥	٢٤,٦%
المجموع الكلي		٧٠٧	١٠٠%

#### أداة الدراسة

أفادت الدراسة من معطيات الدراسات السابقة والإرث التربوي في تطوير استبانة الدراسة، وقد شملت الاستبانة أربعة مجالات وهي: المجال الأول: يتعلق بالحرية في مجال اتخاذ القرارات.

وحوى (٧) فقرات: المجال الثاني: يتعلق بالحرية في مجال حرية التعبير عن الرأي. حوى (٨) فقرات: المجال الثالث: تعلق بالحرية في مجال الدراسة العلمي. وحوى (٩) فقرات: المجال الرابع: يتعلق بالحرية في مجال الدراسة، وحوى (٩) فقرات. ليكون مجموع الفقرات (٣٣) فقرة. وقد صممت الاستجابة على أداة الدراسة وفق مقياس ليكرت (Likert Scale). وهي تندرج تحت خمس فئات، وهي (بدرجة عالية جداً؛ بدرجة عالية؛ بدرجة متوسطة؛ بدرجة منخفضة؛ بدرجة منخفضة جداً). وأعطيت بدرجة عالية جداً خمس درجات، وبدرجة عالية أربع درجات، وبدرجة متوسطة ثلاث درجات، وبدرجة منخفضة درجتين فقط. وبدرجة منخفضة جداً درجة واحدة فقط.

ولأغراض تحليل وتحديد تقديرات استجابات العينة، وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة، تم تحديد مؤشرات تقييم الطلبة لدرجة الحرية الأكاديمية بمستويات ثلاثة: دور كبير؛ ودور متوسط؛ ودور ضعيف؛ وذلك اعتماداً على المعيار التالي: طول الفئة = أكبر قيمة - أقل قيمة / عدد المستويات =  $5 - 1 / 3 = 1.33$  وبذلك تكون القيم: (من  $1.00 - 2.33$ ) درجة منخفضة، (من  $2.34 - 3.66$ ) درجة متوسطة، (من  $3.67 - 5.00$ ) درجة عالية.

### صدق الأداة

للتأكد من صدق الأداة تم عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في كلية التربية بجامعة الكويت، وذلك للحكم على درجة مناسبة الفقرات من حيث الصياغة، وملاءمتها للمجال، ودرجة تحقيقها للهدف الذي وضعت من أجله. وتمت الإفادة بآراء المحكمين بالحدف والتعديل والإضافة، ومن ثم إعادة صياغة الاستبانة بصورتها النهائية.

### ثبات الأداة

للتأكد من ثبات الأداة تم استخدام معادلة كرونباخ- ألفا للاتساق الداخلي، حيث بلغ معامل ثبات الأداة الكلي ( $0.941$ )، وهي قيمة مرتفعة نسبياً تعكس ثبات الأداة، وبذلك اعتبرت الأداة مقبولة ومناسبة للاستخدام كأداة بحث لجمع المعلومات للإجابة عن أسئلة الدراسة.

### المعالجات الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم إجراء المعالجات الإحصائية المناسبة بعد إدخال البيانات في جهاز الحاسوب لتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) لمعالجتها إحصائياً، إذ تم استخراج

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة ككل، وقد استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

١- للإجابة عن السؤال الأول: تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة.

٢- للإجابة عن السؤال الثاني: تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبارات (ت) لتعرف دلالات الفروق بين المتوسطات في استجابات عينة الدراسة، وفقاً لتغير النوع، والتخصص، بينما استخدم اختبار (تحليل التباين الأحادي)، لتعرف دلالات الفروق بين المتوسطات في استجابات عينة الدراسة، وفقاً لتغير الكلية، وقد تم استخدام اختبار شفیه (Scheffe) للمقارنات البعدية من أجل تحديد الفروق الدالة إحصائياً.

### نتائج الدراسة ومناقشتها

فيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة وفق أسئلتها وقد كانت كالتالي:

### النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

نص السؤال الأول على: "ما درجة ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت؟" للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لدرجة ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت للمجالات والأداة ككل، كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

### الجدول رقم (٢)

#### الرتبة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة التقدير لمجالات والأداة ككل مرتبة تنازلياً

الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
١	الحرية في التعبير عن الرأي	٣,٢٦	٠,٨٤٣	متوسطة
٢	الحرية في اتخاذ القرارات	٣,٢٥	٠,٨١١	متوسطة
٣	الحرية في مجال الدراسة	٣,١٤	٠,٨٢٤	متوسطة
٤	الحرية في مجال البحث العلمي	٣,٠٩	٠,٧٥٣	متوسطة
	الأداة ككل	٣,١٨	٠,٨٠٧	متوسطة

يتبين من الجدول رقم (٢) أن تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارستهم للحرية في جامعة الكويت كانت متوسطة في جميع المجالات، وبمتوسط حسابي كلي بلغ (٣,١٨) وانحراف معياري بلغ (٠,٨٠٧)، وهذا يدل على أن الطالب الجامعي في دولة الكويت يمارس حريته



بشكل مقبول، ولكن هذا أيضا دليل على أن هناك بعض نواحي القصور مما يدعو إلى ضرورة اهتمام الجامعة برفع سقف الحرية الأكاديمية الممنوحة للطلاب، كما على الجامعة مراجعة سياستها مع الطلبة في ممارستهم لحياتهم الأكاديمية، والإفادة من تجارب الجامعات العالمية في تعزيز مستوى الحرية الممنوحة لطلاب الجامعي. وقد اتفقت هذه النتيجة مع كثير من الدراسات العربية السابقة وخصوصا دراسة (الشبول والزيود، ٢٠٠٧). وهذا مؤشر على أن أغلب الجامعات العربية تسمح بالدرجة بنفسها في ممارسة الحرية الأكاديمية الفردية والتي لعضو هيئة التدريس والطلاب، وربما يعود ذلك للثقافة الأكاديمية المتشابهة لهذه الجامعات واشتراكها بالمواثيق الأكاديمية ذاتها من خلال عضويتها في اتحاد الجامعات العربية، ويلاحظ أن مجال (الحرية في التعبير عن الرأي) قد جاء بالمرتبة الأولى، وبدل هذا على أن الطلاب الجامعي في جامعة الكويت تتاح له فرصة التعبير عن رأيه داخل المحاضرة مهما كانت وجهة نظره، وقد يكون هذا ثمارا للديمقراطية التي كفلها الدستور الكويتي لكل مواطن. وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (الشبول والزيود، ٢٠٠٧) التي جاء هذا المجال أيضا بدرجة متوسطة واحتل المرتبة الأولى، ويعزى السبب في ذلك أن جامعات كلا البلدين (الكويت والأردن) أعضاء في اتحاد الجامعات العربية، لذا نجد بعض التشابه بين جامعات البلدين في السياسات العامة التي تنظم العمل الجامعي والمساحة الممنوحة للطلاب لممارسة حرية الأكاديمية. وقد يعود ذلك إلى تشابه النظام السياسي الكويتي والأردني في كثير من الجوانب كالممارسة الديمقراطية والاختيار الحر للشعب في انتخاب ممثليه في البرلمان. أما في المرتبة الثانية فقد جاء مجال (الحرية في اتخاذ القرارات) وهذا قد يكون مؤشر على تمتع الطلاب بالحرية الكاملة في اتخاذ القرارات حتى وإن كانت تتعلق بمستقبله الأكاديمي، وفي المرتبة الثالثة جاء مجال (الحرية في مجال الدراسة) وهذا مؤشر على أن الجامعة وأعضاء هيئة التدريس في حاجة لأن يمنحوا الطلبة مساحة أكبر من الحرية الأكاديمية في اختيار المقررات، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء المجال (الحرية في مجال البحث العلمي) وهذا دليل ومؤشر على أن الطلبة يشعرون أن الجامعة لم تول توجيهم نحو البحث العلمي الاهتمام الأكبر.

ولمعرفة درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية بشكل تفصيلي تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة التقدير لفقرات كل مجال من المجالات الأربعة كما يلي:

#### المجال الأول: الحرية في التعبير عن الرأي:

لمعرفة تقدير درجة ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت في مجال حرية

التعبير عن الرأي. تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

**الجدول رقم (٣)**  
**الرتبة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير**  
**لإجابات الطلبة عن بنود المجال الثاني مرتبة تنازلياً**

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
١	يتيح عضو هيئة التدريس الحرية أمام الطلبة لتوجيه الأسئلة في موضوع المحاضرة	٣,٧٦	١,٠٢١	عالية
٢	يعطي عضو هيئة التدريس للطلبة الحرية في الحصول على المعرفة دون قيود	٣,٤٤	١,٠٩٣	متوسطة
٢	يوفر عضو هيئة التدريس للطلبة حرية التحدث بموضوعات مختلفة ذات صلة بموضوع المادة، سواء كانت دينية؛ أم ثقافية؛ أم اجتماعية؛ أم سياسية؛ أم اقتصادية	٣,٢٨	١,١١٦	متوسطة
٣	يتيح عضو هيئة التدريس الحرية للطلبة لعرض المادة الدراسية أمام زملائهم	٣,٣٨	١,٠٥٥	متوسطة
٤	يشجع عضو هيئة التدريس الحوار و المناقشة بين الطلبة أثناء المحاضرة	٣,٣٠	١,١٨٤	متوسطة
٥	يتيح عضو هيئة التدريس للطلبة حرية التعبير عن قناعاتهم دون عوائق	٣,١٥	١,١٤٠	متوسطة
٦	يتقبل عضو هيئة التدريس نقد الطلبة البناء لأرائه	٢,٨٥	١,٢٠٨	متوسطة
٧	يتقبل عضو هيئة التدريس أفكار الطلبة واقترحاتهم حول أسلوبه بالتدريس	٢,٨٢	١,٢٥٧	متوسطة
	الكلي	٣,٢٦	٠,٨٤٣	متوسطة

يتبين من الجدول السابق أن تقديرات طلبة جامعة الكويت لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية كانت متوسطة لأغلب فقرات المقياس ما عدا الفقرة رقم (١). والتي نصت على: "يتيح عضو هيئة التدريس الحرية أمام الطلبة لتوجيه الأسئلة في موضوع المحاضرة". فقد جاءت الاستجابة عليها بدرجة عالية، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٧٦) وانحراف معياري بلغ (١.٠٢١). وقد يرجع السبب في ذلك إلى قناعة عضو هيئة التدريس بالديمقراطية السائدة في المجتمع الكويتي. و يحق بذلك عضو هيئة التدريس رسالة الجامعة في إتاحة الفرصة للحوار واحترام الرأي الآخر في قاعة الدرس. ولا شك أن تشجيع عضو هيئة التدريس للطلاب في إبداء الرأي والاستماع إليه، يسهل شخصية الطالب ويرشد سلوكياته الحوارية ليصبح محاوراً جيداً يبني أسلوبه في الحوار على أسس علمية صحيحة.

أما باقي الفقرات فقد كانت درجة تقدير الطلبة لها متوسطة وبمتوسط حسابي تراوح بين (٢,٣٨-٢,٨٢)، وهذا يدل على وجود ممارسة مقبولة في مجال إبداء الرأي، وإن كان بعض الطلاب يشعر بعدم ممارستهم لحريةهم الأكاديمية بشكل يرضيهم، آخذين بعين الاعتبار أنها تختلف من طالب لآخر حسب الكلية التي يدرس فيها، وعضو هيئة التدريس الذي يدرسه، ونوعية المناهج الدراسية التي يدرسها. ويعتقد بعض الطلبة أن حرية الحوار والمناقشة أثناء المحاضرة لا تتاح لهم بالشكل المطلوب، إذ أن بعض أعضاء التدريس يتهربون من مناقشة بعض القضايا الجدلية الخلافية، فنجدهم يتحاشون مناقشة الطلبة في بعض القضايا الدينية والسياسية والفكرية وهذا ما جاء في الفقرة التي نصت على: "يوفر عضو هيئة التدريس للطلبة حرية التحدث بموضوعات مختلفة ذات صلة بموضوع المادة، سواء كانت دينية؛ أم ثقافية؛ أم اجتماعية؛ أم سياسية؛ أم اقتصادية"، وقد يعود ذلك إلى رغبة عضو هيئة التدريس في عدم خلق مشكلات بينه وبين الطالب، وخصوصاً إن وجد تبايناً في الرأي في تلك القضايا لاختلاف الانتماءات الفكرية والسياسية والعقدية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس، تفادياً ألا تتطور إلى خلاف قد يصل للصحافة والمجتمع الخارجي مما قد يحدث إثارة غير مرغوبة.

ومن الأمور المهمة التي يشعر بها الطالب هو عدم تمكنه من ممارسة حرته الأكاديمية في المحاضرة كالنقد البناء لعضو هيئة التدريس، فنجد أن الفقرة رقم (٦) والتي نصت على: "يتقبل عضو هيئة التدريس نقد الطلبة البناء لآرائه" والفقرة رقم (٧) والتي نصت على: "يتقبل عضو هيئة التدريس أفكار الطلبة واقتراحاتهم حول أسلوبه في التدريس" قد جاءت بالمرتبة الأخيرة من بين الفقرات وذلك يدل على أن بعض أعضاء هيئة التدريس قد لا يتقبل نقد الطلبة له، كما أنه قد لا يتقبل اقتراحاتهم حول أسلوب تدريسه لاعتقاده أنهم غير مؤهلين للقيام بهذا الدور، أو أن ذلك ينتقص من مكانته الأكاديمية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الشبول والزيود، ٢٠٠٧) والتي جاءت هذه العبارات في المراتب الأخيرة.

#### المجال الثاني: الحرية في اتخاذ القرارات:

لمعرفة تقدير درجة ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت في مجال اتخاذ القرارات تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير كما هو مبين في الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤)  
الرتبة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لإجابات  
الطلبة عن بنود مجال الحرية في اتخاذ القرارات مرتبة تنازليا

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
١	تسمح الجامعة للطلبة بتشكيل اتحادات الطلبة	٣,٩٠	١,٠٢٧	عالية
٢	توفر الجامعة للطلبة فرص المشاركة في المنتديات والجمعيات والمؤتمرات الخارجية	٣,٤٩	١,١٢٩	متوسطة
٣	تشرك الجامعة الطلبة في إدارة النشاطات الطلابية التي تهمهم	٣,٤٧	١,١١٠	متوسطة
٤	تتيح الجامعة للطلبة تكوين لجان ممثلة لهم تدار من قبلهم	٣,٤٤	١,١٢٢	متوسطة
٥	تتيح الجامعة للطلبة الفرص الكافية في صنع بعض القرارات الجامعية الخاصة بهم	٣,١٧	١,١٤٥	متوسطة
٦	تعتمد الجامعة أسلوب التشاور مع الطلبة في حل مشكلاتهم الخاصة	٢,٨٠	١,٢١٨	متوسطة
٧	تشرك الجامعة الطلبة عند طرح المواد الجامعية	٢,٥٥	١,٢٧٧	متوسطة
	الكلية	٣,٢٥	٠,٨١١	متوسطة

يتبين من الجدول السابق أن تقديرات الطلبة لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية على هذا المجال متوسطة لأغلب فقرات المقياس ما عدا الفقرة رقم (١). والتي نصت على: "تسمح الجامعة للطلبة بتشكيل اتحادات الطلبة". فقد جاءت الاستجابة عليها بدرجة عالية. بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٠) وانحراف معياري بلغ (١,٠٣٧). وقد يرجع السبب في ذلك إلى مرونة النظم واللوائح الجامعية التي تسمح بتشكيل الاتحادات الطلابية، وتعطي الطلبة الحق في ممارسة مبادئ الديمقراطية من خلال إنشاء وإدارة هذه الاتحادات، والتي لها دور حيوي وفاعل في الدفاع عن مصالح الطلبة سواء كانوا من طلاب جامعة الكويت أو غيرها. ويلاحظ رضا الطلبة التام عن هذه البند بوجود مساحة كبيرة من الحرية توفرها لهم الجامعة في تكوين الاتحادات ومثال ذلك اتحاد طلبة جامعة الكويت بفروعه المختلفة داخل الكويت وخارجها.

أما باقي الفقرات فقد كانت درجة تقدير الطلبة لها متوسطة وبمتوسط حسابي تراوح بين (٣,٤٩-٢,٥٥). وهذا يدل على اعتقاد بعض الطلبة أنهم بحاجة إلى ممارسة حريتهم بشكل أكبر في هذا المجال. فهم يرون ضرورة توفير الجامعة فرصا للمشاركة في المنتديات والجمعيات والمؤتمرات الخارجية وهو ما نصت عليه الفقرة رقم (٢): "توفر الجامعة للطلبة فرص المشاركة في المنتديات والجمعيات والمؤتمرات الخارجية". وربما يعود ذلك إلى جهل بعض الطلبة بأن الجامعة توفر مثل هذه الفرص ولكن حسب شروط معينة كشرط التفوق. كما يرى بعض الطلبة أن الجامعة مقصرة في إشراكهم في إدارة النشاطات الطلابية فهم يتوقعون

منحهم مساحة أكبر مما هي عليه الآن وهذا ما نصت عليه الفقرة رقم (٣): «تشارك الجامعة الطلبة في إدارة النشاطات الطلابية التي تهمهم» والتي جاءت بدرجة متوسطة. كذلك يرى بعض الطلبة ضرورة إتاحة الفرص الكافية لهم في المشاركة في القرارات الجامعية التي تعنيهم كطرح مواد جامعية أو مناقشة مشكلاتهم الدراسية. فالطلبة يؤكدون أهمية إشراكهم في المجالس الجامعية وهذه ما نصت عليه الفقرات الثلاث الأخيرة وهي الفقرة رقم (٥): «تتيح الجامعة للطلبة الفرص الكافية في صنع بعض القرارات الجامعية الخاصة بهم». والفقرة رقم (٦) والتي نصت على: «تعتمد الجامعة أسلوب التشاور مع الطلبة في حل مشكلاتهم الخاصة». والفقرة رقم (٧) والتي نصت على: «تشارك الجامعة الطلبة عند طرح المواد الجامعية».

#### المجال الثالث: الحرية في مجال الدراسة:

لمعرفة تقدير درجة ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت في الحرية في مجال الدراسة، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير كما هو مبين في الجدول رقم (٥).

#### الجدول رقم (٥)

#### الرتبة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لإجابات الطلبة عن بنود المجال الرابع مرتبة تنازلياً

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
١	يتاح للطلاب الانتقال من تخصص إلى آخر وفق لوائح وضوابط معينة	٣,٥٦	١,١٧٣	متوسطة
٢	يختار الطلبة تخصصاتهم وفقاً لرغباتهم وقدراتهم	٣,٤٤	١,٢٢١	متوسطة
٣	يمنح عضو هيئة التدريس الفرصة للطلبة بمناقشة جوانب تتعلق بالمنهج الذي يدرسه	٣,١٨	١,١٠٢	متوسطة
٤	توفر الجامعة التوجيه الصحيح للطلبة نحو المعرفة الضرورية للتخصص	٣,٠٨	١,١٧٠	متوسطة
٥	يشارك الطلبة في عرض المادة التعليمية داخل المحاضرة	٣,٠٧	١,١٠٩	متوسطة
٦	تزود الجامعة الطلبة بالمنهجية التي تمكنهم من تحصيل المعرفة بأنفسهم	٣,٠٥	١,٠٢٨	متوسطة
٦	يأخذ عضو هيئة التدريس بآراء الطلبة في تحديد مواعيد الامتحانات	٣,٠٥	١,٢١٠	متوسطة
٧	يحدد عضو هيئة التدريس الأنشطة اللاصفية للمادة بعد الاستماع لآراء الطلبة	٢,٩٧	١,١٩٧	متوسطة
٨	توفر الجامعة فرصاً كافية للطلبة في اختيار المقررات المختلفة	٢,٨٧	١,٢٣٢	متوسطة
	الكلي	٣,١٤	٠,٨٢٤	متوسطة

يتبين من الجدول السابق أن تقديرات الطلبة لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية على هذا المجال متوسطة لجمع الفقرات، وهذا مؤشر على أن الطلبة يجدون شيئاً من القصور في ممارسة الحرية الأكاديمية فيما يخص مجال الدراسة، فهم يطالبون بمرونة أكبر في التحويل من تخصص لآخر وهو ما نصت عليه الفقرة رقم (1)، وهي: "يتاح للطلاب الانتقال من تخصص إلى آخر وفق لوائح وضوابط معينة"، إذ أن اللوائح الحالية تسمح للطلاب بتغيير التخصص مرة واحدة فقط، وربما السبب في ذلك يعود إلى أن التعليم الجامعي في دولة الكويت تعليم مجاني والسماح للطلاب في تغيير تخصصه أكثر من مرة ربما يؤدي إلى مكوته لفترة أطول، ما ينتج عنه هدر تعليمي يؤثر سلباً على ميزانية الجامعة، وترتبط بهذه الفقرة الفقرة التالية لها والتي جاءت بالمرتبة الثانية والتي نصت على: "يختار الطلبة تخصصاتهم وفقاً لرغباتهم وقدراتهم"، فالطلبة يتم توزيعهم على الكليات وفقاً لمعدلاتهم ونسبهم في الثانوية العامة عند قبولهم للمرة الأولى، وتعتمد الجامعة عند اختيار التخصص على المعدل العام للفصل، ولعل ذلك يوحى للطلبة بتقييد حريتهم بقوانين ولوائح جامعية تحدد اختبار الكلية والتخصص وفقاً لمعايير ليس من بينها رغباتهم وميولهم إن لم تكن مدعومة بالمعدل المطلوب، ولذلك قد يقبل الطالب في كلية أو تخصص لا يرغبه بسبب تدني نسبته في الثانوية العامة أو انخفاض معدله العام.

كما يطالب بعض الطلبة بحقهم في مناقشة عضو هيئة التدريس في الجوانب التي تتعلق بالمنهج فمن الطلبة من يتذمر من بعض أعضاء هيئة التدريس حينما لا يسمح له بمناقشته فيما يخص المنهج ويتم فرضه لا عرضه عليهم دون إشراكهم في عرض مفردات المقرر، وبذلك يمنع الطالب من دوره في إبداء رأيه في مفردات المنهج أو كيفية توزيعه، وهذا ما نصت عليه الفقرة التي جاءت بالمرتبة الثالثة وهي: "يُنح عضو هيئة التدريس الفرصة للطلبة بمناقشة جوانب تتعلق بالمنهج الذي يدرسه"، وكذلك يطالب بعض الطلبة عضو هيئة التدريس بأن يبدي مرونة أكثر في اختيار مواعيد الامتحانات وإشراكهم عند تحديدها، وأن يظهر مرونة أكثر عند تحديد الأنشطة اللاصفية، وهذا ما نصت عليه الفقرتين اللتين جاءتا بالمرتبة السادسة والسابعة على التوالي، كذلك أبدى أغلب الطلبة أن على الجامعة أن توفر لهم فرصاً كافية في اختيار المقررات المختلفة، وهذا ما نصت عليها الفقرة التي جاءت بالمرتبة الأخيرة والتي نصت على: "توفر الجامعة فرصاً كافية للطلبة في اختيار المقررات المختلفة"، إذ يلاحظ في صحائف التخرج أن مجالات المقررات الاختيارية ينحصر أغلبها في السنة الأولى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجد أغلب الطلبة صعوبة في اختيار المقرر

الذي يرغبون في التسجيل به، نتيجة للمشكلة الألفية التي تعاني منها جامعة الكويت وهي الشعب المغلقة ما يجعلهم يختارون التسجيل في مواد أخرى متاحة وإن كانوا لا يرغبون بها.

#### المجال الرابع: الحرية في مجال البحث العلمي:

لمعرفة تقدير درجة ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت في مجال البحث العلمي تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير كما هو مبين في الجدول رقم (1).

#### الجدول رقم (1)

#### الرتبة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لإجابات الطلبة عن بنود المجال الثالث مرتبة تنازليا

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
١	يوجه عضو هيئة التدريس الطلبة إلى ضرورة الالتزام بأمانة البحث العلمي	٣,٧١	١,٠٨١	عالية
٢	يشجع عضو هيئة التدريس تعاون الطلبة معاً في إجراء البحوث	٣,٢٦	١,١٦٨	متوسطة
٣	يمنح عضو هيئة التدريس الطلبة الوقت الكافي لإنجاز تقاريرهم البحثية	٣,٢٧	١,١٤٩	متوسطة
٤	يختار الطلبة مواضيعهم البحثية بموضوعية	٢,١٤	١,٠١٢	متوسطة
٥	يختار الطلبة المشكلات الواجب التصدي لها عند كتابة بحثه العلمية بأنفسهم	٣,٠٤	٠,٩٩٢	متوسطة
٦	يتيح عضو هيئة التدريس الحرية للطلبة لتبادل أعمالهم البحثية في موضوع المادة الدراسية	٢,٩١	١,١٤٥	متوسطة
٦	يعطي عضو هيئة التدريس الطالب الحرية في الدفاع عن نتيجة بحثه العلمي	٢,٩١	١,١٥٧	متوسطة
٧	يشجع عضو هيئة التدريس الطلبة على نشر بحوثهم العلمية	٢,٨١	١,١٧٤	متوسطة
٨	تشجع الجامعة الطلبة على البحث العلمي من خلال دعم أبحاثهم	٢,٦٨	١,٢٢٨	متوسطة
	الكلية	٣,٠٩	٠,٨٤٢	متوسطة

يتبين من الجدول السابق أن تقديرات الطلبة لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية على هذا المجال كانت متوسطة لأغلب فقرات المقياس عدا الفقرة رقم (1)، والتي نصت على: "يوجه عضو هيئة التدريس الطلبة إلى ضرورة الالتزام بأمانة البحث العلمي". فقد جاءت الاستجابة عليها بدرجة عالية، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧١) وانحراف معياري بلغ (١,٠٨١). وقد يرجع السبب في ذلك إلى اهتمام عضو هيئة التدريس بأن يتحلى الطالب الذي يقوم

بتدريسه بالأمانة العلمية، فعضو هيئة التدريس يحرص على غرس قيمة الأمانة في طلبته، بالإضافة إلى علم عضو هيئة التدريس أن أساس البحث العلمي هو الصدق والموضوعية، فعضو هيئة التدريس فدوة للطلاب، ومن واجبه حثه على الالتزام بالأمانة العلمية والتي سوف تنعكس على الطالب وسمعة الجامعة التي تخرج منها. وقد اتفقت هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت لها دراسة استن (Astin, 2004) وهي أن قيم الحرية: والأمانة: والعدالة: والمساواة: واحترام حقوق الآخرين وحررياتهم: هي كلها قيم إنسانية ليس على أعضاء هيئة التدريس تلقينها لطلبة الجامعة، وإنما يجب أن يلمس الطلبة تطبيقها تطبيقاً حياً في واقع الحياة الجامعية وقاعات الدراسة ومن خلال تمثل عضو هيئة التدريس هذه القيم.

أما باقي الفقرات فقد كانت درجة تقدير الطلبة لها متوسطة وبمتوسط حسابي تراوح بين (٢,٣٦-٢,٦٨)، وبديل هذا على أن بعض الطلبة يعتقدون أنهم بحاجة إلى ممارسة حريتهم بشكل أكبر في هذا المجال، فأستاذ المقرر من واجبه أن يسمح لهم بحرية أكبر في اختيار موضوعاتهم البحثية، إذ أن بعض أعضاء التدريس يحدد سلفاً الموضوعات للطلبة دون أن يترك للطلبة حرية الاختيار، ويطالب بعض الطلبة بمزيد من الوقت لإجاز تقاريرهم وبحوثهم. ينتقد الطلبة بعض أعضاء هيئة التدريس بسبب عدم خد التكاليف منذ بداية الفصل الدراسي، بل البعض يحددها في وقت يتزامن مع اختبارات منتصف الفصل مما يشكل ضغطاً على الطالب في إجاز ما هو مطلوب منه، كما يطالب بعض الطلبة الجامعة بتشجيع المميزين من الطلبة في مجال البحث العلمي ودعم أبحاثهم ونشرها أسوة بأعضاء هيئة التدريس.

### النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

نص السؤال الثاني: "هل توجد فروق داله إحصائياً في درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية وفقاً للنوع: والتخصص: والكلية؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار "ت"، وتحليل التباين الأحادي، وذلك لتعرف درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية على مجالات الدراسة والأداة الكلية، وفقاً لمتغير النوع: والتخصص: والكلية، وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي كالتالي:

#### - حسب متغير النوع:

يبين الجدول رقم (٧) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ومستوى الدلالة لتقديرات الطلبة لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت



على مجالات الدراسة والأداة الكلية وفقاً لمتغير النوع.

#### الجدول رقم (٧)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" ومستوى الدلالة لتقديرات الطلبة لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية على مجالات الدراسة والأداة الكلية حسب متغير النوع

م	المجال	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
١	الحرية في التعبير عن الرأي	ذكور	٢٩٥	٣,٢٩	٠,٨٢٨	٠,٧٩٥	٠,٥٧٩
		إناث	٤١٢	٣,٢٢	٠,٨٤٧		
٢	الحرية في اتخاذ القرارات	ذكور	٢٩٥	٣,٢٧	٠,٨١٤	٠,٥٠٨	٠,٦٢٢
		إناث	٤١٢	٣,٢٤	٠,٨١٠		
٣	الحرية في مجال الدراسة	ذكور	٢٩٥	٣,٢١	٠,٨٣٩	١,٨٥١	٠,٢٧٧
		إناث	٤١٢	٣,٠٩	٠,٨١١		
٤	الحرية في مجال البحث العلمي	ذكور	٢٩٥	٣,١٢	٠,٧٥٦	١,٠٥٩	٠,٨٣١
		إناث	٤١٢	٣,٠٦	٠,٧٥١		

يتضح من جدول رقم (٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية في تقدير الطلبة لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت تعزى لمتغير النوع. وهذا دليل واضح على أن كلا الجنسين لديهم الدرجة نفسها من الشعور والميل في ممارسة الحرية.

- حسب متغير التخصص:

يبين الجدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ومستوى الدلالة لتقديرات الطلبة لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت على مجالات الدراسة والأداة الكلية حسب متغير التخصص.

#### الجدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" ومستوى الدلالة لتقديرات الطلبة لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية على مجالات الدراسة والأداة الكلية حسب متغير التخصص

م	المجال	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
١	الحرية في التعبير عن الرأي	علمي	٢٩٥	٣,٠٩	٠,٨١٨	٠,٤٤٥-	٠,٠٠١
		أدبي	٤١٢	٣,٤٢	٠,٨٢٧		

## تابع الجدول رقم (٨)

م	المجال	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة «ت»	مستوى الدلالة
٢	الحرية في اتخاذ القرارات	علمي	٢٩٥	٣,٢٤	٠,٧٤٤	٥,٢٢٦ -	٠,٢٢٢
		أدبي	٤١٢	٣,٢٧	٠,٨٧٤		
٣	الحرية في مجال الدراسة	علمي	٢٩٥	٣,٠٣	٠,٨١٠	١,٧٣٣ -	٠,١٦٨
		أدبي	٤١٢	٣,٢٥	٠,٨٢٤		
٤	الحرية في مجال البحث العلمي	علمي	٢٩٥	٣,٠٤	٠,٧٣٢	٣,٦٠٥ -	٠,٥٣٢
		أدبي	٤١٢	٣,١٤	٠,٧٧٣		

يتضح من جدول رقم (٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية في تقدير الطلبة لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية وفقاً لمتغير التخصص. في المجال الأول «الحرية في التعبير عن الرأي» فقط. إذ تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) وكانت الفروق لصالح التخصص الأدبي. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (سيف، ٢٠٠٦). ودراسة (الشبول والزيود، ٢٠٠٧). وربما يعود ذلك لأن طبيعة الدراسة الأدبية تفسح المجال للطلبة لإبداء الرأي والمحاورة والمناقشة إثناء المحاضرة، بينما نجد أن الطلاب في التخصصات العلمية لا تمنح لهم الدرجة نفسها من حرية التعبير عن الرأي بسبب طبيعة المناهج التي تعتمد على المسائل الحسابية والتجارب العملية التي تبتعد ابتعاداً كلياً عن الموضوعات السياسية والدينية والثقافية والفكرية التي غالباً ما تعج بها الدراسات الأدبية. وتكون مادة حوارية دسمة تسمح بإتاحة الفرصة للطلاب وعضو هيئة التدريس بالتحاور والنقاش مما يعطي مجالاً أرحب في التعبير عن الرأي رغم الاختلاف المحتملة في الاتجاهات الفكرية بين الطلبة أنفسهم أو بينهم وبين أستاذ المقرر.

## - حسب متغير الكلية:

يبين الجدول رقم (٩) نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة لتقديرات الطلبة لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت على مجالات الدراسة والأداة الكلية حسب متغير الكلية.

## الجدول رقم (٩)

نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة لتقديرات الطلبة لدى ممارستهم للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت على مجالات الدراسة حسب متغير الكلية

م	المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة «ف»	مستوى الدلالة
١	الحرية في التعبير عن الرأي	بين المجموعات	٢٥,٦٨٠	٣	٨,٥٦٠	١٢,٦١٩	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	٤٧٦,٨٨٤	٧٠٢	٠,٦٧٠		
		المجموع	٥٠٢,٥٦٤	٧٠٦			
٢	الحرية في اتخاذ القرارات	بين المجموعات	٢,٨٨٤	٣	٠,٩٦١	١,٤٦٢	٠,٢٢٤
		داخل المجموعات	٤٦٢,١٦٦	٧٠٢	٠,٦٥٧		
		المجموع	٤٦٥,٠٥٠	٧٠٦			
٣	الحرية في مجال الدراسة	بين المجموعات	١٧,٧٥٦	٣	٥,٩١٩	٨,٩٩٨	٠,٠٠٠
		داخل المجموعات	٤٦٢,٥٢٤	٧٠٢	٠,٦٥٨		
		المجموع	٤٨٠,٢٩٠	٧٠٦			
٤	الحرية في مجال البحث العلمي	بين المجموعات	٥,٣٥٤	٣	١,٧٨٥	٣,١٦٩	٠,٠٢٤
		داخل المجموعات	٣٩٥,٩٨٣	٧٠٢	٠,٥٦٣		
		المجموع	٤٠١,٣٣٧	٧٠٦			

يتضح من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية في تقديرات طلبة جامعة الكويت لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية وفقاً لمتغير الكلية عند مستوى دلالة (٠,٠٥). في ثلاثة مجالات هي: المجال الأول "الحرية في التعبير عن الرأي". والمجال الثالث: "الحرية في مجال الدراسة". والمجال الرابع: "الحرية في مجال البحث العلمي". ولبيان الفروق الزوجية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة (شفيه). وبين الجدول رقم (١٠) اتجاهات الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقديرات الطلبة في جامعة الكويت لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية وفقاً لمتغير الكلية.

## الجدول رقم (١٠)

المقارنات البعدية بطريقة شفيه للفروقات الزوجية بين متوسطات تقديرات الطلبة لدى ممارستهم للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت حسب متغير الكلية

المجال	الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	التربوية	الآداب	الهندسة	العلوم
الحرية في التعبير عن الرأي	التربية	١٧٥	٣,٥٠			*٠,٥١٨	*٠,٢٨٤
	الآداب	١٧٩	٣,٣٤			*٠,٣٦٥	
	الهندسة	١٧٩	٢,٩٨				
	العلوم	١٧٤	٣,٢١				
الحرية في مجال الدراسة	التربية	١٧٥	٣,٣١			*٠,٤٢٧	

## تابع الجدول رقم (١٠)

المجال	الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	التربوية	الآداب	الهندسة	العلوم
الحرية في مجال الدراسة	الآداب	١٧٩	٣,١٩			٠,٣١٢*	
	الهندسة	١٧٩	٢,٨٨				
	العلوم	١٧٤	٣,١٨			٠,٢٩٩*	
الحرية في مجال البحث العلمي	التربوية	١٧٥	٣,١٩			٠,٢٣٥*	
	الآداب	١٧٩	٣,٠٩				
	الهندسة	١٧٩	٢,٩٥				
	العلوم	١٧٤	٣,١٣				

(\*) : ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \geq 0,05)$ 

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المجال الأول (حرية التعبير عن الرأي) بين كلية التربية والهندسة والعلوم، وجاءت الفروق لصالح كلية التربية، وكذلك وجود فروق بين كلية الآداب وكلية الهندسة وجاءت الفروق لصالح كلية الآداب، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (سيف، ٢٠٠٦) التي توصلت أيضاً أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الكليات النظرية (التربية والآداب)؛ والكليات العلمية (العلوم والهندسة) في ممارسة الحرية في مجال حرية التعبير عن الرأي وكانت الفروق لصالح الكليات النظرية، وقد يرجع السبب في ذلك لاختلاف طبيعة الدراسة الأكاديمية بين هذه الكليات، فالكليات النظرية مثل كلية التربية، والآداب تسمح طبيعة الدراسة والمناهج الدراسية فيها بالتحاور والمناقشة وإبداء الرأي فيها بعكس الكليات العلمية التي تعتمد على الدراسة العلمية البحتة التي لا مجال فيها في النقاش واختلاف الآراء فيها لأنها تعتمد على حقائق علمية قد تكون ثابتة نسبياً، بعكس الكليات النظرية التي تعتمد طبيعة الدراسة فيها على النظريات القابلة للدحض والتغيير.

كذلك وجدت نتائج الدراسة أن هناك فروقاً في المجال الثالث (الحرية في مجال الدراسة) بين كلية الهندسة وكل من كلية التربية؛ والآداب؛ والعلوم؛ وجاءت الفروق لصالح هذه الكليات، وهذا يدل على أن طلبة كلية الهندسة لا يمارسون حريتهم الأكاديمية على أكمل وجه أسوةً بطلبة بقية الكليات وربما يعود ذلك لسببين الأول قد يكون بسبب نوعية المناهج الدراسية التي يدرسونها والتي لا تسمح لهم بالمناقشة والتحاور، والسبب الثاني قد يعود لبعض أعضاء هيئة التدريس الذين لا يتيحون للطلبة حرية الحوار والعرض والمناقشة في وقت المحاضرة، وعدم منح الطالب الحرية في تحديد مواعيد الاختبارات وما يتعلق بمجال الدراسة، أو ربما تعود للأنظمة الصارمة التي تتبعها كلية الهندسة مع الطلبة كما بين بعضهم، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الشبول والزبود، ٢٠٠٧) التي توصلت إلى النتيجة نفسها.

كذلك وجدت فروق في المجال الرابع (الحرية في البحث العلمي) بين كلية التربية والهندسة وجاءت الفروق لصالح كلية التربية، وربما يعود ذلك لاختلاف طبيعة الدراسة الأكاديمية بين الكليتين وكذلك اختلاف أسلوب التدريس بين أعضاء هيئة التدريس في الكليتين، إذ يلاحظ أنه في طلاب كلية التربية يطلب منهم في كثير من الأحيان وفي أغلب المقررات الدراسية إنجاز تقارير وأبحاث نظرية تتناسب وقدراتهم كطلبة، مما يدرّبهم على إنجاز الأبحاث العلمية، بعكس الطالب في كلية الهندسة إذ أن طبيعة الدراسة والمقررات لا تشجع على القيام بالأبحاث النظرية بشكل مستمر، وقد اتفقت هذه النتيجة أيضاً مع دراسة (الشبول والزيود، ٢٠٠٧) التي توصلت للنتيجة نفسها التي توصلت لها هذه الدراسة.

### النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

نص السؤال الثالث على: "ما دور المناهج الدراسية التي تدرس في الكليات النظرية والعلمية في تعزيز ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت؟" لوحظ من خلال النتائج السابقة أن طلبة الكليات النظرية (التربية؛ والآداب) يمارسون حريتهم الأكاديمية بشكل أفضل من نظرائهم في الكليات العلمية (العلوم؛ والهندسة) وخصوصاً في مجال حرية التعبير عن الرأي، والدراسة، والبحث العلمي. وربما يعود ذلك إلى نوعية المناهج والمقررات الدراسية التي تخبّوها صحائف التخرج في الكليات النظرية، إذ أن المقررات التي تطرحها الكليات النظرية تحتوي على موضوعات متنوعة تتيح للأستاذ والطالب حرية المناقشة والحوار والتعبير عن الرأي. من خلال مناقشة القضايا السياسية والاجتماعية؛ والاقتصادية؛ ... الخ. وكذلك القضايا التي قد تستجد على الساحة المحلية والعالمية. إضافة إلى أن بعض أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية لديهم من المرونة ما يسمح للطلبة بإبداء رأيهم بحرية بهدف إثراء المحاضرة بالمعلومات والسماح بتبادل الخبرات بين الطلبة، إضافة إلى أن طبيعة الدراسة النظرية تسمح بوجود وقت كافٍ خلال الفصل الدراسي بإنهاء المقررات النظرية في الوقت المحدد لذلك حتى وإن كانت هناك مداخلات أثناء المحاضرات تبعد عن الموضوعات المحددة في التوصيف. في المقابل يلاحظ أن طبيعة المقررات في الكليات العلمية لا تشجع الطلبة على ممارسة حريتهم في التعبير عن الرأي، أو التدريس، أو البحث العلمي كما في الكليات النظرية، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن عضو هيئة التدريس في هذه الكليات ملتزم بمادة علمية موضوعاتها محددة بحقائق علمية بحتة لا بد أن ينهيها في فترة زمنية محددة. لذا نجد أن بعض أعضاء التدريس في

الكليات العلمية وخصوصاً كلية الهندسة يفضلون الالتزام بالمادة العلمية، والابتعاد عن الموضوعات الحوارية بهدف إنهاء المنهج الدراسي بالوقت المحدد له خلال الفصل الدراسي، مما يجعل الموضوعات الحوارية أمر غير محبب في أغلب الأوقات، لعدم وجود الوقت الكافي لمثل هذه المحاورات داخل المحاضرة، لذا نجد أن طبيعة الدراسة والمنهج الدراسية في الكليات العلمية تستهلك أوقات فراغ الطلبة، كما أن طبيعة الدراسة والمنهج تنعكس أيضاً على طريقة عضو هيئة التدريس في إدارة المحاضرة.

وكمحصلة نهائية يستنتج من خلال النتائج السابقة أن طبيعة الدراسة وطبيعة المناهج والمقررات الدراسية لها دور كبير في تعزيز ممارسة الطلبة لحريةهم الأكاديمية سواء داخل أسوار الجامعة أو داخل قاعات المحاضرات، كما أن طبيعة المناهج تحدد سلوكيات أعضاء هيئة التدريس في منح الطالب الحرية الأكاديمية المطلوبة، وهذه النتيجة قد انفتحت مع النتيجة التي توصلت لها دراسة (Fessel، ٢٠٠٦) والتي أكدت أن التدخل في محتوى المواد العلمية باسم المساءلة من أهم العوامل التي تقوّض الحرية الأكاديمية، إذ وجدت الدراسة أن هذا التدخل يؤثر في ممارسة الطلبة لحريةهم الأكاديمية وخصوصاً فيما يتعلق بحرية التعبير عن الرأي والقدرة على التفكير الناقد. كما انفتحت أيضاً مع النتيجة التي توصلت لها دراسة (الجندي، ٢٠٠٦) التي وجدت أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في مجال حرية المشاركة في الندوات واللقاءات والمحاضرات العامة في الكلية وجاءت الفروق لصالح التخصصات الأدبية، إذ وجدت الدراسة أن طبيعة المناهج الدراسية في التخصصات الأدبية توفر للطلبة الحصيلة اللغوية اللازمة لامتلاك الطلاقة اللفظية، بالإضافة إلى وقت الفراغ الذي يمكن استثماره بخلاف التخصصات العلمية التي تفتقر لذلك بسبب انشغال الطلبة بالمختبرات العلمية.

## التوصيات

من خلال نتائج الدراسة فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ١- على الإدارة الجامعية تعريف عضو هيئة التدريس والطلاب الجامعي بحدود حريةهم الأكاديمية، وعرضها كميثاق أخلاقي على شكل بنود وسلوكيات توزع على هيئة كتيب يتعرف من خلاله منتسبو الجامعة حدود الحرية الأكاديمية والضوابط التي تحكمها بناء على اللوائح والأعراف الجامعية المنبثقة من فلسفة المجتمع والقوانين العالمية والدولية.
- ٢- على الجامعة أن توفر للطلبة فرص المشاركة في المنتديات والجمعيات والمؤتمرات الخارجية.

من خلال تخصيص مهمات علمية للراغبين بالمشاركة في هذا المؤتمر سواء بالحضور أم المشاركة بأوراق عمل، وإتاحة الفرصة لهم لعرض تجربتهم من خلال ندوة تقام على مستوى الجامعة لعرض تجربتهم ومناقشتها مع زملائهم.

٣- عمل دورات وندوات للعاملين في كلية الهندسة، وخصوصاً لأعضاء هيئة التدريس من أجل تعرف المشاكل التي يعاني منها طلبة هذه الكلية فيما يتعلق بتقيد حريتهم الأكاديمية، والعمل على وضع حلول لهذه المشكلة بحيث ترضي الطرفين.

٤- إعادة النظر في توصيف المناهج والمقررات الجامعية في الكليات العلمية بحيث تشجع هذه المناهج الطلبة على المناقشة والحوار، وحرية إبداء الرأي، والتعلم الذاتي، والتعلم التعاوني والبحث العلمي، وأن تبتعد هذه المناهج بقدر الإمكان عن الطريقة التقليدية الروتينية التي تعتمد على التلقين والحفظ وصب الطلبة الجامعيين في قالب واحد تابع لفكر وآراء أستاذ المقرر.

٥- نشر الوعي بين أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت في حدود حرية الطالب الأكاديمية، وحث أعضاء هيئة التدريس على احترام وتقدير آراء وأفكار طلابه في مادة تخصصه ما لم تخالف القانون ومبادئ المجتمع والدين، وذلك من خلال عمل ندوات عامة تعريفية بمعنى الحرية الأكاديمية وحدودها وكيفية ممارستها بشكل صحيح.

٦- إشراك طلاب الكليات العلمية وخصوصاً طلبة الهندسة في اتخاذ القرارات التي تخصهم وخصوصاً في مجال التدريس، من خلال مشاركة الطالب في تحديد مواعيد الامتحانات، والأنشطة الطلابية المختلفة.

## المراجع

أبو مغلي، سميح والتل، سعيد (١٩٩٧). قواعد التدريس في الجامعة: دليل عملي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

البغدادى، عبد السلام إبراهيم (٢٠٠٦). الحريات الأكاديمية والإبداع. عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

البلعاسي، سعود (٢٠٠٨). درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى الأكاديميين في كليات التربية في الجامعات الرسمية بالملكة العربية السعودية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية: الأردن.

جامعة الكويت (٢٠١١). إحصائيات جامعة الكويت. تم استرجاعه بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٢ من الموقع: <http://www.planning.kuniv.edu.kw/download/2011-2010/الاحصائيات.pdf>

الجندي، عادل (٢٠٠٦). معوقات الحرية الأكاديمية لدى طلاب الجامعة، ودور الإدارة الجامعية في تفعيلها: "دراسة ميدانية على طلاب كلية التربية بجامعة الإسكندرية". مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٦(١)، ٢٣-١٠٩.

حمدان، دانا (٢٠٠٨). العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الدستور الكويتي (١٩٦٢). دولة الكويت. مطبعة الحكومة: الكويت.

الرشيد، فيصل (٢٠٠٩). الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.

سكران، محمد (١٩٨٩). الحرية الأكاديمية لطلاب الجامعة في مصر دراسة ميدانية. صحيفة التربية، تصدرها رابطة خريجي معاهد وكليات التربية - القاهرة، ٤٠(٤)، ٤٥-٧٢.

سورطي، يزيد (١٩٩٧). الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية بين الواقع والتطلعات. مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات، ١٤(١)، ٤٧-١.

سيف، جلال عبدالله (٢٠٠٦). مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات اليمنية. رسالة ماجستير غير منشورة، تم استرجاعه بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١١ من الموقع: <http://www.yemen-nic.net/contents/studies/detail.php?ID=١٢٦١>.

الشبول، محمد (٢٠٠٦). واقع ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلبة: "دراسة مقارنة". أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية: الأردن.

الشبول، محمد والزيود، محمد (٢٠٠٧). واقع ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية. مجلة العلوم التربوية، جامعة قطر، ١٢(١)، ١٠١-١٣٢.

القرني، علي (٢٠٠٩). الحرية الأكاديمية المنطلقات القانونية والضوابط. بحث مقدم لمؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي "رؤى وتجارب". جامعة طيبة، ٢٣-٢٥ جمادى الأولى.

قمير، محمود (٢٠٠١). الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية - دراسة تحليلية نقدية مقارنة. الدوحة: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.

النتين، أبو زيد (٢٠٠٠). النظم السياسية والحريات العامة. الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية.

محافظه، علي (١٩٩٤). الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية. ورقة عمل قدمت في منتدى الفكر العربي، عمان: ٢٧-٢٨ ديسمبر.

مرعي، توفيق والحيلة، محمد (٢٠١٠). المناهج التربوية الحديثة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.



المنظمة العالمية للخدمات الجامعية (٢٠٠٧). إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي. القاهرة: ترجمة المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

هادي، رياض عزيز (٢٠١٠). الجامعات (النشأة والتطور- الحرية الأكاديمية- الاستقلالية). تم استرجاعه بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١١ من الموقع: [www.scbaghdad.com/e-library/](http://www.scbaghdad.com/e-library/books/bagunipub/universities.doc)

Astin, A. (2004). *What matters in college: Four critical years revisited*. San Francisco: Jossey Bass Publishers.

Cemmel, j. (2009). *Academic freedom: International study*. London: Published by University and College Union (UCU).

Downey, J. (2005). Strengthening academic freedom by nurturing academic responsibility. *Inquiry*, 10(1), 64-69.

Encyclopedia B. (2011). *Academic freedom*. Retrieved April 21, 2011, from: <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/2591/academic-freedom>.

Ellis, S. (2006). *Webster's new world law dictionary*. United State of America: Wiley Publishing, Inc.

Fessel, S. (2006). The impact of academic freedom policies on critical thinking instruction. *InSight: Journal of Scholarly Teaching*, (1), 51- 58.

Juoghin, G. (1997). *Academic freedom and tenure: Hand book of A. A. UP*. Madison: The University of Wisconsin Press.

Neave, G. (1996). "Academic freedom and university autonomy: an abiding concern". *Higher Education Policy*, 9(4), 263-266.

Standler, R. (2000). *Academic Freedom in the USA*. Retrieved March 7, 2011, from: <http://www.rbs2.com/afree.htm>

Tecichler, R. (1998). *Changing patterns of the higher education system*. London: Jessica Kingsley Publishers.

---

---